



مركز البحوث  
القطرية والاسراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاسراتيجية

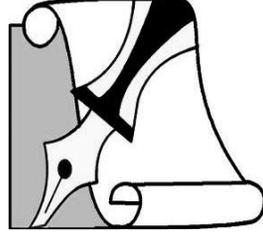
# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في فلسطين

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)

Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)

[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز الدراسات  
اللسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## إشارات لإحياء "عملية السلام" بغطاء اميركي وبيانيت وحكومته لا يؤمنون بالحل مع الفلسطينيين

في الوقت الذي لا يمر فيه يوم إلا ويضيف الشعب الفلسطيني في سجله المقاوم المضيء بالإنجازات البطولية المشهودة، وآخرها عملية "الهروب العظيم" من سجن جلبوع والتي نفذها ستة أسرى بعد أن فرّوا عبر نفق بدأ في حفرة بواسطة (الملاعق) تحت الزنزانة رقم 5 وانتهى على بعد 50 قدماً على الجانب الآخر من جدران السجن الذي يعد حصناً أمنياً - لا تزال السلطة المصرية على التمسك بنهج المفاوضات مع الكيان الغاصب، والغرق في وهم الوعود الأميركية الراحية لما يسمى "العملية السلمية" التي يبدو أن ثمة مؤشرات توحى بوجود ضوء أخضر أميركي لتحريك ملف المفاوضات الراكد بين السلطة وإسرائيل.

مئات الجولات من المفاوضات والاجتماعات واللقاءات والجلسات العلنية والسرية، التي عقدتها السلطة الفلسطينية خلال العقود الماضية مع العدو الصهيوني وبرعاية أميركية وأوروبية وحتى عربية، لم ينتج عنها إلا المزيد من الخيبيات والنكبات - تصاعد وتيرة والاستيطان والتهويد ومصادرة الأراضي وهدم المنازل، والإمعان في سياسة تدنيس الأقصى وارتكاب الجرائم اليومية بحق الفلسطينيين العزل إضافة إلى حروب الإبادة التي تشنها إسرائيل بين فترة وأخرى على غزة، وآخرها في أيار الماضي - ولم تحقق أي نتائج تذكر في قضايا الحل النهائي وقيام الدولتين، اللهم سوى التنسيق الأمني الذي يصب في مصلحة الكيان أولاً وأخيراً.

عند النظر في خارطة الأحداث التي جرت خلال الأسبوعين الماضيين، بدءاً من واشنطن مروراً بالأردن وانتهاءً بمرام الله، نرى أن هناك عدة مؤشرات ومعطيات ومستجدات تتعلق بمحاولة لإحياء المسار التفاوضي، وبث الحياة فيه مجدداً، وهي تبدو لافتة في توقيتها وأهدافها فضلاً عن نتائجها.

## - لقاء بايدن بينيت واستبعاد حل الدولتين

أول هذه المستجدات، تكمن باللقاء الذي جمع الرئيس الأميركي جو بايدن، مع الرئيس الجديد للحكومة الإسرائيلية نفتالي بينيت أواخر الشهر الماضي، في البيت الأبيض. ركّز الزعيمان على ما يوحد أكثر مما على ما هو مختلف عليه، وكان مهماً أكثر شيء أن يثبتا للعالم أن الخلافات في الرأي لا تفسد للودّ قضية. وقال بايدن إنه ناقش مع بينيت "عملية السلام" بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبحث سبل تحقيق سلام فلسطيني-إسرائيلي بدون أن يذكر حل الدولتين كعادته، مشيراً إلى أن "علاقة بلاده مع إسرائيل في أفضل أحوالها".

ولم ينسى بايدن التأكيد "التزام واشنطن الثابت بأمن إسرائيل، بما في ذلك تجديد مخزون منظومة "القبة الحديدية" للدفاع الجوي. أكثر ما كان يكثره ربما هو إعادة إسرائيل إلى "بيت الطاعة"، إذا جاز التعبير، بعد أن ظهرت في سياق العلاقات بين الدولتين مظاهر عقوق إبان ولايات حكومات بنيامين نتنياهو المتعاقبة، ولا سيما فيما يتعلق بسياسة واشنطن الإقليمية في الشرق الأوسط. من جهته لم يذكر بينيت أي شيء في الشأن الفلسطيني، ولكنه طلب في الاجتماع عدم إعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس المحتلة خوفاً من تفكك ائتلافه وسقوط حكومته.

## - قمة ثلاثية لإحياء عملية السلام بغطاء اميركي

ثاني هذه المؤشرات، يتقاطع مع قمة واشنطن، وتتمثل باللقاء الثلاثي المصري - الأردني - الفلسطيني، الذي عقد بعد ايام من قمة واشنطن، وبغطاء من إدارة بايدن، لإحياء ما تُسمّى «عملية السلام»، حيث يسعى عبد الفتاح السيسي إلى إطلاق مفاوضات مباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قبل نهاية العام الجاري، توازياً مع استمرار توسّط بلاده لإرساء هدنة طويلة الأمد في غزة، تتيح، وفق ما تُتظر له القاهرة، البدء بمشاريع «تنمية مستدامة» في القطاع.

واستكمالاً للجهود المصرية، من المقرر أن يستقبل السيسي، بينت، في مدينة شرم الشيخ خلال الأيام المقبلة، في زيارة هي الأولى من نوعها لرئيس حكومة إسرائيلي منذ أكثر من عشر سنوات، تستهدف،

بحسب ما يُروَّج لها مصرياً، التمهيد لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الفترة المقبلة.

هذه الزيارة لبينيت والتي جرى الإعلان عنها أخيراً خلال زيارة مدير المخابرات العامة عباس كامل إلى تل أبيب مؤخراً، تأتي بعد أيامٍ من القمّة الثلاثية التي عُقدت أوّل من في القاهرة، في 2 أيلول الجاري، وجمعت كلا من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وملك الأردن عبد الله الثاني ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

توافق الأطراف الثلاثة على تقديم تصوّرات خلال الفترة المقبلة في شأن استئناف المفاوضات، على أن يتمّ بحثها في لقاء السيسي - بينت، ومن ثمّ استكمال مناقشتها على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة مع المسؤولين الأميركيين، حيث سيعرض السيسي على بينت خطوطاً عريضة لاستئناف المفاوضات، بما يتناسب مع طبيعة التعقيدات التي تعترى الحكومة الإسرائيلية الحالية، وبما يسمح بتقبلها داخل «الكنيست» أو حتى في الشارع.

وبالتزامن مع ذلك سيجري العمل على إحياء جهود تحقيق المصالحة الفلسطينية، مع تحديد موعد لاستئناف المباحثات في شأنها في القاهرة. وفي هذا الإطار، تعهّد عباس، كما سبق أن فعل في لقاءاته مع مسؤولي المخابرات المصرية، بتقديم التنازلات اللازمة لإتمام المصالحة، فيما اشترط الجانب المصري أن تكون خطوات حركة «فتح» جدّية وقابلة للتنفيذ، مقابل ضمان نيل التزامات مماثلة من حركة «حماس»، مشدّداً على ضرورة وضع جدولٍ زمني وإطارٍ للتفاوض بين الحركتين قبل انعقاد لقاءاتهما الثنائية في القاهرة.

#### - مؤتمر سلام مصري

أكثر من ذلك فإن السيسي، الذي تعهّد بدعوة الحكومة الإسرائيلية إلى الانخراط في مفاوضات مباشرة قد تجري في شرم الشيخ قبل نهاية العام الحالي، يأمل في عقد «مؤتمر للسلام» في أقرب فرصة، سواءً بحضور أطراف عربية إلى جانب الولايات المتحدة، أو اقتصره في مرحلة أولى على مصر

والأردن، وهو أمر سيكون رهناً بمدى اهتمام واشنطن بحضور الجولات الأولى، فيما ستجري مناقشة الأمر مع الإماراتيين أيضاً، في لقاءات مرتقبة خلال الفترة المقبلة.

وفي السياق ذاته، تم الكشف عن مبادرة مصرية جديدة لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حيث تعمل المخابرات المصرية حالياً، تحت إشراف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، على مبادرة سلام جديدة بالتنسيق مع مسؤولين عرب وأوروبيين لإطلاق العملية السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ومن المتوقع أن يقوم مسؤولون إسرائيليون وفلسطينيون وأميريكيون وعرب وأوروبيون بزيارات لمصر، خلال الأيام المقبلة، لمراجعة المبادرة وإبداء التعليقات قبل عرضها رسمياً. كما أن مصر ستزيد من اتصالاتها مع الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني والعناصر ذات العلاقة لضمان نجاح المبادرة. وتتضمن المبادرة "فقرات صارمة وقابلة للتنفيذ في الميدان تتعلق بالقضايا الرئيسية المتنازع عليها، وهي: القدس والملاجئون والأسرى والحدود والأمن". وهي قد نوقشت خلال القمة الثلاثية تم الاتفاق عليها رسمياً.

#### - لقاء غانتس - عباس: بحث الملفات الانسانية

أما المعطى الثالث، فيظهر من خلال اللقاء مباشر بين الرئيس محمود عباس ووزير الدفاع الصهيوني بني غانتس والذي عقد في رام الله في 29 اب الماضي، حيث اتى في إطار تشجيع أميركي للحكومة الإسرائيلية لاتخاذ خطوات بناء ثقة لتحسين الأوضاع على الأرض ما يهيئ الأجواء للعمل السياسي".

وقال غانتس خلال إحاطة لمراسلين عسكريين، أول من أمس، إنه اتفق مع عباس على تسوية مكانة آلاف الأشخاص الذين يسكنون في الضفة ويفتقرون إلى مكانة الإقامة، بضمنهم فلسطينيون من قطاع غزة، وعلى قرض بمبلغ نصف مليار شيكل، وزيادة عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بـ15 ألفاً، والمصادقة على بناء قرابة ألف وحدة سكنية للفلسطينيين في مناطق.

بدوره، عباس الذي لا يفوت مناسبة إلا ويكرر تأييده للسلام، كان وصف خلال تصريح صحافي أيلول الحالي، "موقف الإدارة الأميركية الحالية بالجيد، وهي مع حل الدولتين وعدم التوسع الاستيطاني". وأكد "نحن في اتصالات مستمرة مع الإدارة الأميركية".

#### - هرتسوغ: لتجديد العلاقات مع السلطة

وينطلق المُعطى الرابع، من كلام الرئيس الإسرائيلي إسحق هرتسوغ، الذي دعا إلى تجديد العلاقات مع السلطة الفلسطينية، باعتبار أن ذلك يسهم في أمن إسرائيل، ويؤكد وجود شريك يمكن الحديث معه. وقال هرتسوغ، الاتصالات مع السلطة الفلسطينية خطوة صحيحة"، كاشفاً أنه التقى سراً في مع العاهل الأردني عبد الله الثاني في قصره بعمّان أواخر آب الماضي، وعقد مه لقاء "دافئ عقد بناء على دعوة من الملك"، ولفت إلى أن "هناك اتصالات جرت مع الرئيس بوتين في روسيا، ومع السياسي وعباس، وبعبارة أخرى، هناك مسار إقليمي إيجابي يجب أن نعرف كيف يتم استغلاله".

غير أن هذا الحراك، قابله ارتفاع بعض الأصوات الحكومية الاسرائيلية الراضية حتى لأي تواصل مع السلطة الفلسطينية، وفي مقدمة هؤلاء رئيس الوزراء بينيت ووزير خارجيته، الذين حصروا التعامل مع السلطة بالملف الأمني والانساني، دون أن يمتد إلى الشق السياسي، لا بل إنهم أوقفوا الباب مسبقاً أمام حل قد يتم طرحه من قبل الرعاة الدوليين والاقليميين للمفاوضات.

#### - بينيت للفلسطينيين: لا تتوهموا بالسلام

في لقاء مع قادة جمعيات يهودية في الولايات المتحدة قال بينيت "رغم أنه لن يكون هناك اختراق سياسي مع الفلسطينيين مع ولايته، إلا أنه ينوي اتخاذ خطوات تقلص الصراع مع الفلسطينيين وتخفف من حدة التوتر".

وذكر بينيت أنه "لن يلتقي بالرئيس الفلسطيني، محمود عباس، لافتا الانتباه إلى أنه "لا يريد أن يخلق وهماً عند الفلسطينيين حول أمر لن يحدث، وعندها سيؤدي الإحباط إلى تأثيرات سلبية". وأضاف "لن نتخذ خطوات راديكالية، لن نضمّ (المستوطنات) ولن نجمّد البناء (الاستيطاني). سنتخذ خطوات من أجل استقرار المنطقة". الجدير بالذكر أن هذه هي المرة الرابعة، خلال أسبوع يعلن فيها بينيت رفضه دفع عملية سياسية مقابل السلطة الفلسطينية، لكنه يسعى إلى دفع خطوات تهدف إلى تسهيل حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية، وخاصة الذين يعملون في إسرائيل".

وتعليقا على كلام بينيت، أكد مسؤول سياسي إسرائيلي إن "مواقف بينيت معروفة، ولن يكون عنده تقدم سياسي. وهو يعتقد حقيقة أن ثمة حاجة إلى دفع الجانب المدني - الاقتصادي. وحقيقة هو يريد تنفيذ ذلك".

ليس هذا فسخ، فلقاء عباس - غانتس أثار توترا بين بينيت وغانتس، رغم أنه جرى من دون حضور وسائل إعلام، حيث سارع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، نفتالي بينيت سارع إلى التحفظ من اللقاء. وأشارت مصادر في مكتب بينيت قولها إنه "كان من الأفضل لو أن هذا اللقاء لم يُعقد أبدا، لكن بالرغم من ذلك تقرر المصادقة عليه".

وتابعت مصادر مكتب بينيت بالقول "اللاعبين الثلاثة في الحلبة السياسية - السلطة، حكومة بينيت - لبيد والإدارة الأميركية - يقدر أن ليس بالإمكان دفع عملية سياسية علنية وجدية في هذه المرحلة، وجزء من هذه المبادرة التي تم تمريرها بالإمكان دفعها "تحت الرادار" ومن دون لفت الانتباه إليها في الحلبة الفلسطينية أو الإسرائيلية"

**- لبيد: علاقتنا مع السلطة تقتصر على التنسيق الأمني**

وعلى المنوال ذاته، قال وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لبيد، إن "90 بالمائة من العلاقات مع السلطة الفلسطينية تتعلق بالتنسيق الأمني"، مشددا على الحكومة الحالية لن تشهد اختراقاً سياسياً مع الفلسطينيين".

## الخلاصة

في المحصلة، نجد أنفسنا أمام رؤيتين متناقضتين، عباس يعارض المقاومة المسلحة بكل حزم، يسمي التنسيق الأمني مع إسرائيل "مقدساً" ويؤمن بأن المصلحة الفلسطينية هي السلام مع إسرائيل والشراكة معها وهو، عاد ليكون شريكاً مطيعاً لدفع ما يسمى عملية "السلام".

فيما رئيس وزراء العدو (وهو أول رئيس حكومة متدين) يعتقد أن حل الدولتين، سيجلب "كارثة" على الدولة اليهودية، حيث قال في إحدى المناسبات: "أريد أن يفهم العالم أن الدولة الفلسطينية لا تعني دولة إسرائيلية، هذه هي المعادلة." كما أنه سيوسع مستوطنات الضفة الغربية -والتي يعارضها بايدن- إضافة إلى أنه أحجم عن تأييد الخطط الأميركية لإعادة فتح القنصلية الأميركية للفلسطينيين في القدس المحتلة، واستبعد التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين تحت قيادته.

أجندة نفتالي بينيت بصفته رئيس الوزراء الثالث عشر لإسرائيل هي بالأساس محلية بطبيعتها. وهي محملة عمداً إلى أقصى الحدود بالقضايا والسياسات المحلية الشعبية ولكنها خالية من أي التزام جاد بالسعي إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين. هذا ليس مفاجئاً على الإطلاق، بالنظر إلى وجهات النظر القومية المتطرفة الشخصية لرئيس الوزراء منذ فترة طويلة وكذلك آراء حزبه القومي اليميني، هيامين هي حداث (اليمن الجديد).

بناءً على أدائه في المنصب حتى الآن، فإن بينيت وحكومته ليسوا مستعدين للتغيير كما يأمل مروجوهم في تل أبيب أو واشنطن، من الواضح أن نفتالي بينيت وائتلافه المهجن سياسياً لا يؤمنون بالحل السياسي السلمي للصراع الإسرائيلي مع الفلسطينيين. مقاربتة هي موقف صهيوني رافض نموذجي في تقليد أسلافه مثل نتنياهو وأرييل شارون واسحق شامير ومناحيم بيغن.

---

إنها النسخة الإسرائيلية من "اللاءات الثلاث" التي ألفت على مدى سنوات باللوم على قمة الخرطوم العربية عام 1967: لا سلام ولا اعتراف ولا مفاوضات. شعار بينيت هو: لا للدولة الفلسطينية. لا لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي. ولا لوقف المستوطنات اليهودية على الأراضي الفلسطينية. بالنسبة لرئيس وزراء إسرائيل الحالي، فإن الفلسطينيين هم مثل "شظية في المؤخرة"، إذا استخدم كلماته الخاصة. من الواضح أنه لا يسعى إلى إنهاء الصراع أو حتى إدارته. بدلا من ذلك، يفضل "تقليصه" حتى يغوص الصراع في النسيان.